البركاني يدعو إلى إعادة المضبوطات الأثرية من مطار صنعاء

● الثورة/ عبدالباسط النوعة

دعا الأخ/ عبد الكريم البركاني نائب مدير عام حماية الآثار والمتلكات الثقافية بهيئة الآثار والمتاحف إلى ضرورة إعادة كافة المضبوطات الأثرية من مطار صنعاء الدولي والتي تجاوز عددها الحد غير المعقول حيث لم يتم إعادة أية قطعة مضبوطة في المطار منذ العام ٢٠٠٦م.

وقال في تصريح لـ»الثورة«: خلال هذه الفترة الطويلة لم تسع الهيئة إلى إعادة هذه المضبوطات بحجة عدم توفر الامكانيات المادية لإعداد اللجان التي سوف تقوم باستلام هذه القطع من الأجهزة الأمنية والمعنيين في المطار وتعمل اللجنة على توثيقها ودراستها وإعداد الكتالوجات والكشوفات الرسمية، وقد عملت الإدارة العامة لحماية الآثار على إعداد بيانات وآلية زمنية مجدولة ولكن إلى الآن لم يتم شيء خاصة أن الهيئة كانت قد حصلت على تمويل من وزارة الثقافة لإعادة هذه القطع ولكن لا نعلم ماذا حصل بعد وهل وصل هذا التمويل إلى الهيئة أم لا؟ ولكن الأكيد أن القطع لم تأت حتى الآن .

مؤكداً أن الهيئة تتحمل كافة المسؤولية لما قد يحدث لهذه القطع اثناء وجودها في المطار طوال هذه الفترة الزمنية خاصة أنها تحتاج إلى مخازن متخصصة مزودة بكافة وسائل التكييف التي تحتاج إليها القطع الأثرية وتكون هذه المخازن ذات تصميم خاص ووضعية القطع أيضاً لها أساليب خاصة كما أن القطع المخزنة تحتاج بين الفترة والأخرى إلى صيانة وترميم حتى لا تتعرض للتآكل والتلف أما الجهات الأخرى والتي كان لها بالغ الأثر في ضبط هذه القطع الأثرية التي كانت بصدد التهريب إلى خارج الوطن فلا تتحمل المسؤولية وهم بانتظار أن تبادر الهيئة بطلب هذه القطع وأخذها حتى يتم توزيعها على المتاحف باعتبارها الأماكن المخصصة لجمع التراث وحفظه.

متحف عدن

– أما عن سرقة متحف عدن يقول الأخ/ البركاني: إن المتابعة لا تزال مستمرة والقضية مثارة ولن يتم ترك هذا الموضوع طالما والمسروقات لم تعد بعد إلى المتحف ونحن لدينا ملفات حيوية سوف نسعى إلى الاهتمام بها وعلى رأيها قضية سرقة متحف عدن، وما نأمله من القيادة الجديدة للهيئة وقيادة وزارة الثقافة هو بذل المزيد من الجهود والتجاوب للبحث في هذه القضية من الصفر والبحث عن المفقودات التي سرقت وإعادتها إلى مكانها في المتحف.

■ وعن عمل الإدارة العامة للآثار وانعكاساته على واقع الآثار أكد البركاني: عملنا هو متابعة تهريب الآثار والتواصل مع النيابات والمحاكم وأجهزة الشرطة وإلى الآن قطعنا شوطاً لا بأس به في مجال الحماية وتم ضبط عدد كبير من القطع التي كانت بصدد التهريب بتعاون وجهود عدد كبير من منتسبي الجهات المعنية ذات الشراكة معنا في حماية الآثار، حيث تعمل الإدارة وفق خطة منهجية وذاتية وبكفاءة شخصية، فقد كانت قيادة الهيئة السابقة وللأسف الشديد ليست عند المستوى في عملية تقديم الدعم لإدارة حماية الآثار، ونحن الآن وتحت ادارة القيادة الجديدة والتي وجدنا فيها تفاهماً كبيراً واندفاعاً غير عادي لحماية الآثار والمواقع بصدد العمل على تغطية كافة منافذ الجمهورية بكوادر متخصصة في مجاد الآثار ليعملوا في تلك المنافذ على الحد نهائياً من عملية تهريب الآثار والاتجار بها.

أما عن العوائق التي تواجهها إدارة حماية الآثار فأوضح أنها تتمثل في عدم توفير الكوادر المتخصصة وشحة الامكانيات المالية اللازمة لمواجهة القضايا الطارئة حيث قضايا تهريب الآثار والاتجار بها معظمها طارئة وبالتالي تحتاج إلى تحرك سريع لايتقيد بروتين الشؤون المالية وغيرها حتى الإدارة لا تتوفر لها وسيلة مواصلات تعمل على نقل فريق أثري إلى أي منفذ أو مطار.

الآثار اليمنية.. هل وجدت حلاً؟

عبد العزيز حمود الجنداري

■ في اليمن بلد الحضارة والتاريخ وبلد الإيمان والحكمة اليمانية نمتلك إرثاً حضارياً موغلاً في القدم يعود لفترات ماقبل التاريخ وفترة الحضارات اليمنية القديمة سبأ وحضرموت ومعين وقتبان وأوسان وحمير والحضارة الإسلامية بالإضافة إلى تراثنا الشعبي المتنوع، هذه الثروة العظيمة والتي ورد ذكرها في القرآن الكريم والكتب السماوية المقدسة والكتب الكلاسيكية وكتب النسابة والمؤرخين العرب والذي أشاد الجميع بعظمتها وثرائها وازدهارها تتعرض في تاريخنا المعاصر لحملة دمار شاملة في كثير من المواقع الأثرية والمدن التاريخية بطريقة عشوائية ونبش خطير تستخدم فيه أحياناً الجرافات والمعدات الثقيلة على مرأى ومسمع من الجميع دون أن نلمس أي جهود صادقة ومثمرة لإيقاف هذا النزيف والعبث بتاريخ وحضارة الشعب اليمني فكثير من الندوات والمحاضرات والمناظرات في قاعات الندوات والمراكز الثقافية الخاصة والفضائيات وعلى صفحات الصحف والمجلات كلها عبارة عن توصيات ومقترحات وتنظير على الورق دون أن يلتفت اليها أحد.

فأين تكمن المشكلة وأين الخلل هل هو في عدم اهتمام الحكومة بالثقافة عموماً والآثار والمتاحف خصوصاً لأن لديها اولويات أخرى كالصحة والتعليم، أم في الهيئة العامة للآثار والمتاحف والتي انشئت بهدف حماية وصيانة مواقعنا الأثرية في مختلف المدن اليمنية ومتاحفنا المغلقة معظمها في غالبية المدن اليمنية ايضاً ولكنها مع الأسف اصبحت عبئاً كبيراً على الآثار والمتاحف فلا هي تركتها لجهة أخرى لتقوم بتنفيذ البرامج الأثرية من مسح وتنقيب وتسجيل وتوثيق وتصوير للمعالم الأثرية المنتشرة في طول وعرض البلاد وحسن تهيئتها لتكون أحد أهم وسائل الجذب السياحي أسوة بما يحدث في بلدان العالم ومنها مصر الحبيبة وايضاً المتاحف والتي عانت مؤخراً من اغلاق معظمها بحجج مختلفة لا ترتقي إلى مستوى ما تحتويه من كنوز أثرية يجب عرضها على الزوار من مختلف الجنسيات وذلك بعدم القدرة على الاستفادة من المخصصات المالية السنوية على قلتها وايضاً عدم القدرة على توصيل ما يحتاجه العمل الأثري والمتحفي وايضاً الآثاريون من ميزانية سنوية والتي ستنعكس ايجاباً في حالة تطوير المتاحف الحالية وافتتاح متاحف جديدة في عواصم المحافظات وتهيئة المواقع الأثرية لاستقبال الزوار من مختلف الجنسيات والاكتفاء بالدوام الروتيني خلف المكاتب، فالآثار والمتاحف ملك لجميع اليمنيين قاطبة بدون استثناء بل تعتبر تراثاً انسانياً ملك البشرية جمعاء وإلا لماذا تأتي البعثات الأثرية من مختلف جامعات ومراكز البحث في جميع انحاء العالم للعمل في التنقيب الأثري في اليمن وغيرها من البلدان لدراسة وتحليل الحضارة ونشرها للعالم أجمع.

أما المو اطن اليمني والذي ساهم بقصد أو بدون قصد في ما آلت إليه حالة آثارنا من نبش للمواقع الأثرية وإخراج محتوياتها بطريقة عشوائية وبيعها في الداخل أو الخارج هل لجهله وقلة وعيه بأهمية الحفاظ على ماخلفه الآباء والأجداد وصونها للأجيال القادمة فهي في مواقعها اكثر اهمية ولو تم تهيئتها لاستقبال السياح لعم الخير على الجميع من ابناء اليمن، ام أن الWطمع والجشع قد اعمى بصائر الناس فأصبحوا مستعدين للتفريط بأي شيء في مقابل المال.

أم أن ضعف قانون الآثار بمواده الهزيلة قد ساهم في تشجيع المهربين والنباشين على الاعتداء على حرمة مواقعنا الأثرية ونهبها دون خوف أو خجل وكنتيجة حتمية لهذه الأمور إضافة إلى إهمال وتهميش الكوادر الأثرية والمتحفية الكفؤة والتي اثبتت جدارتها في كثير من مواقع العمل المتحفية والآثارية واستعانت بهم الجهات ذات العلاقة التي تمول مشاريع ترميم وصيانة لكثير من المعالم الأثرية في اليمن فكانت النتيجة حرمان اكثرهم من مرتباتهم ومحاولة منعهم من العمل في مجال تخصصهم، فقد اتفق الجميع على الاعتصام بساحة الهيئة العامة للآثار والمتاحف الواقعة في شارع القصر الجمهوري للمطالبة برحيل قيادة هيئة الآثار والمتاحف والتي اتهمتها بالفساد والفشل وايصال حال آثارنا ومتاحفنا إلى ما آلت إليه اليوم.

وبعد خمسة أيام من الاعتصامات تجاوب معالي وزير الثقافة والذي كان مسافراً في مدينة عدن مع المعتصمين وحضر لزيارة الهيئة واجتمع مع الموظفين بحضور قيادة الهيئة واستمع إلى مختلف وجهات النظر والتي أجمعت على فساد وفشل القيادة الحالية للهيئة العامة للآثار والمتاحف والتي عملت على محاربة أخصائيي الآثار والمتاحف وضيقت عليهم سبل العمل في مختلف المواقع والمعالم الأثرية بتمويل ودعم جهات أخرى لأغراض لا تخدم مصلحة العمل بالإضافة إلى إهمال المتاحف المختلفة في معظم المحافظات مما أدى إلى إغلاق معظمها أمام الزوار وتعرض محتويات البعض الآخر للتلف والسرقة وايضاً توقف العمل في معظم المواقع الأثرية والتي تعرض الكثير منها للنبش ويبدو أن معالي وزير الثقافة اقتنع برأي ومتطلبات موظفي هيئة الآثار وفروعها ومتاحفها بضرورة التغيير وضخ دماء جديدة لقيادة الهيئة وبناءً على طلب الموظفين أن تكون قيادة الهيئة الجديدة من أبناء الهيئة فقد قام وزير الثقافة في مبادرة فريدة من نوعها وتحدث لأول مرة بسؤال الموظفين عمن يريدون رئيسا للهيئة فرشح البعض الأخ مهند أحمد السياني أحد أبناء الهيئة فوافق الوزير وأصدر التكليف فوراً، والأخ مهند السياني المكلف برئاسة الهيئة عمل نائباً لمدير عام المتحف الوطني ومديراً لمتحف التراث الشعبي بصنعاء ومديراً عاماً للآثار فرع صنعاء لذا فهو يمتلك من الخبرة المتحفية والأثرية ما يؤهله لرئاسة الهيئة ولو أني مشفق عليه كصديق لتوليه هذه المهمة في ظل هذه الظروف الصعبة والحرجة من تاريخ الهيئة فكثير من المواقع الأثرية في كثير من المحافظات تعرضت وتتعرض للنبش العشوائي ونهب محتوياتها وكثير من المتاحف مغلقة وكثير منها تعرضت للسرقة والميزانية المرصودة للهيئة إذا كانت على غرار العام الماضي فلن تفي بالغرض المنشود لحل كل مشاكل الآثار والمتاحف وموظفيها.

لذا نأمل من إخواني وزملائي في ديوان الهيئة والمتاحف والفروع في جميع المحافظات الوقوف صفاً واحداً مع رئيس الهيئة ودعمه بكل الوسائل والصبر معه خلال المرحلة القادمة، فالوقت عصيب والإمكانات محدودة وحتى نرتقي بالعمل الأثري والمتحفي نحتاج إلى وقت ليس بالقصير فيجب على الجميع التكيف مع الظروف وتحمل المشاق حتى يتم إصلاح وضع الهيئة وتحويلها إلى مؤسسة علمية آثارية متحفية بكل ما تعنيه الكلمة وتتساوى مع المراكز البحثية في الأجور والمكافآت. فهل نحن مستعدون... أمل ذلك.

الطرق مضروبة والصحة أكذوبة

عزلة الشعوبة بمعافر تعز.. تستقبلك بابتسامة وتودعك بأخرى

تستقبلك بابتسامة وتودعك بأخرى وقبل أن تكشف لك عن مكنونات سرها الدفين المختبئ خلف تضاريسها الوعرة وقراها المترامية الأطراف تتفرس في ملامحك لتتأكد أنك أهل لنيل ثقتها والتحدث عنها بلغة صادقة فالصدق هو ما تحتاجه عزلة الشعوبة- مديرية المعافر محافظة تعز لتقتنع أنها لا تزال بألف خير وأن ليس هناك من أبنائها من يتاجر بآلامها أو يقابل معروفها بالعقوق ونكران الجميل.

أحمد سيف المغلس

كانت الشمس في كبد السماء تغمرنا بمشاعر دافئة، وكانت الروابي والمنحنيات تقابلنا بلطف وتشفق علينا من وعثاء السفر في حين كان طريق الشقادف- جاحصة- المحجر يحلف بالإيمان المغلظة أنه لم يقصد إزعاجنا وحاول جاهداً حملنا على أكف الراحة غير أن أكفه الضيقة المسكونة بالحصى والأحجار والحفر والمطبات كانت أعجز عن القيام بذلك مع أنه شريان حيوي هام يخدم أكثر من عزلة ويربط بين الشعوبة والطريق الاسفلتي (النشمة- قدس) مشكلاً مع صديقه المخلص والودود المعروف بـ(الأصنج) ثنائياً رائعاً وكأن كلاً منهما وجد من أجل الآخر.. الطريق الذي يخسر أجزاء منه كل يوم والعامل الذي ينقذ ما يمكن إنقاذه مقابل القليل من المال.. إنها علاقة حميمة قد لا يدركها العديد من العابرين على هذا الطريق والذين لا هم لهم غير صب جامات الغضب واللعنات وإطلاق التفسيرات والتعليقات المتباينة عن عشرات الملايين من الريالات التي صرفت بغرض الإصلاح والتوسعة فيما الطريق يبقى بوضعه الحالي (قطعة من جهنم) وقودها عبارات المياه المشلولة وإطارات السيارات المتآكلة و أعصاب السكان المحليين وربما أرواحهم.

في حضرة الشيخ الحافي

لا أعلم إذا كان هناك ارتباط بين طرق العزلة الوعرة وبين الشيخ «الحافي» الولي الصوفي العارف بالله الذي يعرف بهذا الاسم والذي يمثل ضريحه مع عدد من الأضرحة الأخرى مهبط الروح لموقع من الأرض لا يكاد يفرق أبناؤه كثيراً بين نسمات الروح التي تحث على المحبة والائتلاف وبين عواصف الريح التي تؤدي إلى الفرقة والاختلاف خاصة إذا كانت من نوع الريح»الصرصر العاتية» المحملة بغبار الحزبية والمصالح الضيقة والتي تؤدي غالباً إلى محو ذاكرة الإنسان وذاكرة المكان ولا أدل على ذلك من بعض أحجار متناثرة كانت ذات يوم جزءاً لا يتجزأ من حصنين أثريين هما حصن الزبير وحصن الصليحي والذين صارا نسياً منسياً وأثراً بعد عين.

العجب العجاب

ومن أقصى أعماق الماضي السحيق تخرجنا مجموعة مبانٍ عصرية تتراءى أمام أعيننا مؤكدة أن قطار التنمية مر من هنا لكنه ترك خلفه ويا للأسف سحباً داكنة وأسئلة حيرى أثقلت كاهل الزمان والمكان بحيث يمكن القول أن المركز الصحي بمنطقة الهياب ولد ميتاً لكن هذا الميت لم يدفن فعلى ما يبدو لا كرامة هنا للميت فمنذ العام٢٠٠٤م وحتى اليوم لم يقدم هذا المركز أي خدمة تذكر والسبب كما يقول البعض أخطاء في المواصفات الإنشائية دفعت بالمجلس المحلي إلى عدم استلام المبنى من المقاول كما دفعت بـ (القابلة) العاملة الوحيدة في المجال الصحي إلى مباشرة عملها داخل مبنى آخر هو مبنى المعهد التقني والصناعي وما أدراكم ما المعهد التقني والصناعي؟ ربما يكون حكاية أخرى لخطأ أخر فالمبنى الذي يعاني من بعض تشققات قد تكون ناجمة عن أخطاء إنشائية على الرغم من دخوله الخدمة العام ٢٠٠٥م يفتقر كما يؤكد توفيق عبد الغني أحد طلاب هذا المعهد إلى أبسط المقومات المطلوبة في المجال الصناعي والتقني فلا تجهيزات حقيقية ولا ورش ودورات المياه تنبئ عن العجب العجاب.

منورة يا كهرباء

أما عن الكهرباء فحدث ولا حرج فهذه العزلة الصابرة المحتسبة لاتزال خارج خطوط الضغط العالي أو المنحفض وما هو موجود ليس سوى مولدات أهلية تبقى أبناء المنطقة تحت رحمة ومزاجية أصحاب هذه المولدات ولسان حالهم يقول « منورة يا حكومة»

صنبور خلافات شخصية

ربما يكون من الضروري أن نعلم أن مشروع مياه الشعوبة الذي كثر الحديث عنه هو مشروع حيوي وهام لأكثر من ٤٣قرية ونحو ثلاثين ألف شخص بواقع ٢٠٠٠مشترك و٧اخزانات وشبكة يصل طولها٤٨ كم وأن هذا المشروع أبصر النور بداية الثمانينيات وكان عبارة عن مشروعين تم دمجهما في مشروع واحد سمي بمشروع مياه شعب حمران- الشعوبة بعد أن ظل عاطلاً حتى العام ٢٠٠٣م حين تحرك الجميع بعد ذلك لانقاذ العزلة من العطش وقامت الهيئة العامة لمياه الريف بحفر بئر في وادي المشاعر ورفد المشروع بالعديد من الأنابيب وغرف الضغط والخزانات والمضخات، توسع بعد ذلك بفعل جهود رسمية وشعبية ليتحول إلى أبرز وأهم المشاريع الحيوية في المنطقة ذات الصلة المباشرة بالناس.. وهنا يجب الإشارة إلى أن ثمة خلافات شخصية في إطار أبناء المنطقة منحصرة في مجموعة من الأفراد قد تحد من نجاح المشروع واستمراريته فـ حمود شمسان وعبد الله الصغير ومحمد حمود الزبير من أبناء قرية ترس جميعهم أشادوا بالمشروع وما يمثله لهم كمستهلكين من أهمية، مؤكدين أن هناك فارقاً حقيقياً بين ما كان عليه الحال قبل ٢٠٠٣ وما هو عليه الآن وأنهم يريدون أن يبقى مشروعهم خارج أي خلافات تذكر.

السد الذي طال انتظاره

وفي حين يرى محمد مغلس المدير التنفيذي للمشروع أن جهود الخيرين من أبناء المنطقة بجانب الجهود الملموسة المبذولة من قبل فرع الهيئة العامة لمياه الريف كانت وراء نجاح هذا المشروع الحيوي الهام يؤكد محمد غيلان النابهي عضو الهيئة الإدارية للمشروع أن التفكير الجدي والتوجه العملي لإنشاء سد ذي الجرف المشاعر يعد من بين أبرز المشاريع التي تحتاج إليها المنطقة كونه سيساهم في تغذية وتعزيز مستوى المياه الجوفية الداعمة للمشروع بجانب مساهمته في توسيع النشاط الزراعي وهو مشروع طال انتظاره على الرغم من إجراء الدراسات اللازمة ورفعها للجهات المعنية.

باختصار

بالمختصر المفيد فإن طريق الشقادف- جاحصة المحجر ومبنى المركز الصحي بالهياب قضايا ورئيسية كان لا بد من طرحها أمام المجلس المحلي بمديرية المعافر والحصول على إجابات شافية حولها وبالأخص من مدير عام مديرية المعافر رئيس المجلس المحلي فهد عبدالله الفائق الذي لم يتردد بالقول أن موضوع الطريق يمثل بالفعل مشكلة وصورة واضحة من صور الفساد السابق وأن المسألة عائدة منذ البداية إلى أنه تم تكليف أحد المقاولين بخصوصها دون عمل مناقصات أو ما شابه وصرف له العشرات والعشرات من الملايين، موضحاً أن المجلس بصدد تشكيل لجنة للتحقيق في هذا الموضوع.. وفيما يرتبط بالمركز الصحي يشير الفائق إلى أن نفس المقاول هو الذي نفذ مشروع المركز الصحي وبسبب أخطاء فنية وإنشائية ونواقص كثيرة تم رفض استلام المبنى والقضية لا زالت منظورة في نيابة الأموال العامة.

أخيراً

آخر الأمر يجب التأكيد أن عزلة الشعوبة شأنها شأن غيرها من العزل في محافظة تعز بحاجة ماسة إلى تضافر مختلف جهود أبناءها والإلتفات إلى مشاكلها الحقيقية وعلاجها بالشكل المطلوب كما تتطلب أيضا من قبل الجهات الرسمية الكثير من الإلتفات والدعم.